وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين

سطيف02

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

سنة ثالثة: علم الاجتماع

المقياس: التنمية الاجتماعية

محاضـرات السـداسي الأول لمقياس

- التنمية الاجتماعية-

د. وليد عطية

السنة الجامعية:2026/2025

3-التنمية والمفاهيم المرتبطة بها:

-**التغيـر الاجتمـاعي:** لقد شاع استعمال هذا المصطلح مع ظهور كتاب "التغير الاجتماعي" لصاحبه "وليام أوغبرن" Ogbern.W " "سنة 1922، وهو يشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظم والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، بما يشتمل عليه البناء الاجتماعي من نظم ومنظمات وعلاقات وتفاعلات نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي يكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا.

وقد أكد هذا المعنى "لدنبرج Lidenberg " بقوله " يشير مصطلح التغير إلى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة . " لقد استخدم عدد من الدارسين مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي وكأنهما يشيران إلى فهم مدلول موضوع واحد على ما فيه من خلط ، وعلى ذلك يمكننا أن نشير إلى أن " تـوينبي" Twimbi "" فـي دراساته عن كيفية ظهور الحضارات وتدهورها "و سوروكين" Sorokin "" في دراسته عن الأنساق الثقافية المتعددة التي تزدهر ثم تندثر، "و ماركس " في دراسته عن الانهيار الجدلي للأنساق الاقتصادية وظهور أنساق أخرى جديدة، ودراسات كل من "باريتو "Pareeto "" و " ماكس فيبر" Weber.M " "عن الصفوة والسلطة ، كانت كلها تضع أحد المفهومين محل الآخر ، وعموما يمكن القول أن جميع هؤلاء المؤلفين كانوا دارسين للتغير الاجتماعي وليس التنمية.

وفي هذا السياق أشار "فيليب روب" أن التغير الاجتماعي هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه، بينما التنمية الاجتماعية تتمثل في إحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغير العمدي لهذه الظروف، أما العالم "روب" فيميز بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي ويعتبرهما تكيفا يهدف لتغيير الظروف.

ومع هذا فإن أقرب المصطلحات إلى التغير الاجتماعي هو مصطلح التنمية الاجتماعية، إلا أن هذه الأخيرة أوسع وأشمل من التغير الاجتماعي الذي ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو بناء المجتمع أو في نظمه الاجتماعية أو في

إنماء العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها. فالتغير قد يكون تقدما وقد يكون تأخرا أي أنه تحول من حال إلى حال آخر مخالف، بينما التنمية الاجتماعية تشمل كل هذه الجوانب، كما تتناول المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي مثل مشكلات المنتجين ومشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع.

-**النمو** : حسب تعريف "جوزيف شومبيتر " Schompiter-.Joseph " " فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية المتاحة.

وعلى هذا الأساس فالنمو هو نموا في حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة، ويكون النمو بطيئا وتدريجيا، يغلب عليه التغير الكمي، ويسير في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، وهو يدخل في الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة النمو وخصائصها

وهذا ما نجده عند عالم الاجتماع الإنجليزي "هربرت سبنسر" "وابن خلدون"، حيث يذهب سبنسر إلى أن المجتمع ينمو ويزداد في التعقيد والبناء حتى يصل إلى حالة التباين

والتمايز في الأعضاء ويقوم كل عضو بوظيفة محددة مع ارتباطه بوظائف أخرى، كما يرى بن خلدون أن المجتمع البشري يمر في تطوره بمراحل تماثل المراحل التي يمر بها الكائن العضوي في نموه.

لذلك ينظر إلى النمو على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل الإنسان، أما التنمية فتشير إلى ذلك النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة. بينما يتفق مصطلح النمو مع التغير عندما يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يسير في خط مستقيم مميز أو في اتجاه واحد للأمام ومن

الأمور المسلم بها أن النمو يحدث عن طريق التطور البطيء، بينما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية.

إن الفرق بين التنمية والنمو هو سرعة التنمية مقارنة بالنمو الطبيعي والتغيير الجذري بصورة خاصة ، والشيء التقليدي لهذه النقطة تتضمنه وجهة نظر "جونز" من أن التنمية أكثر من النمو، إذ يجب أن تكون تنمية اجتماعية، ويجب أن يكون التقدم تجاه العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الحياة.

ولعل هذا ما جعل البعض يرى أن التنمية هي النمو المدروس والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء أكانت تنمية شاملة أو في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

-التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية :

لما كانت التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد فإن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة -إذا جاز هذ ا التعبير -فهما يحققان هدفا واحدا، كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها. فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية حيث تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال. والتنمية تتطلب أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع وبناؤه الطبقي ونظمه الاجتماعية ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة ومواصلات وتغذية...الخ ، وتحدده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في الدخول ومستويات المعيشة بين الأفراد ومشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ومشكلات النمو السكاني العالي وسوء توزيعها الجغرافي...الخ ِ . ذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج بترشيد والإنفاق ورفع معدلات الدخول الفردي واستغلال فائض الاستثمار بأفضل الطرق الممكنة

لزيادة الدخل القومي، فإن التنمية الاجتماعية إنما هي نتيجة لاحقة لمقدمات سابقة ترتبط بالتقدم الاقتصادي وبزيادة الدخل القومي الذي يؤدي بالطبع إلى ارتفاع معدلات الدخول، فالعامل والفلاح لا يستفيد كثيرا من تطبيق هذا النظام بالاقتصار على مجرد زيادة الدخل الفردي الخاص، حيث ينبغي أن تعمل مختلف أجهزة الدولة ووسائل الإعلام على تطوير العامل والفلاح عن طريق التثقيف وزيادة الوعي مما يسهل على الدولة توجيه الإنتاج وترشيده إلى أفضل صفة ممكنة، وحتى يستطيع أن ينفق الفلاح أو العامل دخله الخاص عن طريق أفضل إنفاق ممكن.

ثم إننا نضمن بهذه الطريقة الوصول إلى تحليلات كمية لفاعلية إجراءات التنمية الاجتماعية أيضا، وهو أمر لم يكن من الميسور تحقيقه دون هذا الربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ومن هنا يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية، إذ أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا في برامج التنمية الاقتصادية بزيادة الكفاية الإنتاجية للفرد، لذلك أدرك الاجتماعيون هذه الحقيقة واتجهوا إلى دراسة قضايا التخلف معتمدين على منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

التحـــديث: تتعدد تعريفاته باختلاف اتجاهات العلماء، حيث يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا وسيطرته على الطبيعة، بينما ينظر علماء الاجتماع إلى التحديث من خلال التباين والتمايز بين المجتمعات، والطرق التي تظهر بها الأبنية الاجتماعية الجديدة، وكذا مساوئ التحديث كالانحراف والصراعات، أما علماء النفس فيتمثل التحديث عندهم في الاعتماد على النفس واكتساب الفرد لخصائص وقيم تدفعه إلى مزيد من الإنجاز، كما ذهب البعض إلى أن التحديث يعني التغريب " westernization" أي اكتساب الثقافة الغربية، بينما ذهب البعض الآخر إلى تحديد مدلول التحديث من خلال

التغير والتنمية ويرون أنه يشير إلى العملية التي يتحول بها المجتمع من مرحلة إلى أخرى، بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل.

لهذا اعتبرت التنمية نوع من التحديث الكلي الشامل كما يشير إلى ذلك الدكتور "**أحمد بدر**،" إذ أن تبني الأفكار الجديدة والعمل بها في النشاط السلوكي للفرد هي من أفضل المؤشرات الدالة على التحديث والتنمية، ومع هذا فثمة فروق بين مفهومي التنمية والتحديث وذلك بالرغم من وجود بعض العلماء ممن ينظر إلى التنمية على أنها عملية مصاحبة للتحديث، فالتحديث عملية تركز على عناصر التكنولوجيا، أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناء على وجود ثنائية (تقليد –حداثة)، بينما التنمية عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال الطاقات المادية والبشرية وتوظيف الإمكانيات الذاتية بشكل يدعم نموه وتطوره.

التطور: اكتسب مفهوم التطور شهرته نتيجة استخدامه الناجح في ميدان علم الحياة وما كتبه "داروين" عن تطور الأنواع، كما استخدمه "سبنسر" بنجاح حتى اقترن اسمه بهذا المفهوم، ونجده أيضا في الماركسية، حيث استخدم في المادية التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا، وقد عرف على أنه ذلك التغير التدريجي للأشياء من حال إلى حال آخر، ويأخذ في ذلك فترات طويلة، ويسود الاعتقاد بأن التطور يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما يرتبط بالظواهر الكونية والعضوية، ويستند مفهوم التطور على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها مع الإشارة إلى أن أساس التطور هو التمايز والتعقيد.

التقدم: استخدم في البداية ليشير إلى التحسن، وقد عرفه "دافيد هيوم " :"أنه التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية إلى حالة أعظم كمالا، حيث يرى علماء الاجتماع أن التقدم الاجتماعي يبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغير

الاجتماعي بالمجتمع في الواقع، وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية، أي أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل من سابقتها.